



**يوميات
عودة الأوضاع
البنكية إلى مجاريها**

يكتبها: كمال باوزير

بعد معاناة ومكابدة طويلة وسيطرة هوامير العملة والمضاربة بها (العملة) وتحويل عمل البنك من الحفاظ على سياسته النقدية والمحافظة على العملة الوطنية الى تاجر او محل صرافة.. يعود البنك المركزي لممارسة مهامه. جاءت الصحوة وان كانت متأخرة الا انها افرتحت المالين من بسطاء الشعب.. ولا نريد ان نعرف كيف ولماذا ومن تسبب في ذلك ومن استفاد .. المهم ان هناك ضماثر حية عملت وتعمل بصمت لمصلحة البلاد والعباد. ندرك ان المصاعب والعثرات كثيرة وكبيرة ولكننا على ثقة بأن الامور بدأت تتزحزح ولن يكون هناك تراجع عما بدأه الشرفاء والمخلصون في هذا الوطن.

ان ماتقوم به السلطة التنفيذية ممثلة بمحافظ البنك المركزي ومعالي رئيس الوزراء وزير المالية من تحركات بصفتها التنفيذية، على رغم ما يتعرضان له من ضغوطات والثقافات للاعراض عن مشروع اصلاح الاقتصادي.. الذي يسمى (الثلاثي الاقتصادي: البنك المركزي - رئاسة الوزراء - وزارة المالية) محاولين ابعاد الاقتصاد عن السياسة وكواليسها.

فبالأكيد هناك متضررون من الاجراءات الاصلاحية ولكن اعدادهم لا تقارن بعدد افراد الشعب المستفيد من ضبط العملة ورفع بلاء الغلاء والفساد والمحسوبية التي اثقلت كاهله.. ليحلم بتحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية والعيش بكرامة.

وسواء كان قرار استقرار العملة الوطنية محليا او خارجيا او دوليا.. فإن لم تكن هناك ارادة محلية وضيمر انساني لما تحقق شيء من ذلك.

وهنا نناشد الجميع للالتفاف حول قيادة التغيير والاصلاح الاقتصادي لما فيه المصلحة العامة لاستقرار الوضع الداخلي واعادة هيبة الدولة بمؤسساتها وسلطانها على الجميع، منتفذاً او تاجرا، مواطناً او مسؤول، قائدا ام فردا واعادة دور القضاء الفاعل لاسناد وتصحيح الاعوجاج، وتفصيل دور النيابة واعادة هيبتها مع تفعيل جهاز الرقابة والمحاسبة.. اضافة الى الرقابة التموينية ومراجعة الاسعار بالتنسيق مع الغرفة التجارية التي يجب ان تكون كفة الميزان بين التاجر والمستهلك لا سوطاً مسلطاً على رقاب البسطاء.

اضافة الى عمل كافة الوزارات كل في موقعه حسب توجيهات نائب رئيس مجلس القيادة الرئاسي عيدروس الزبيدي بمعية ابوزعرة المحرمي نائب رئيس مجلس القيادة ومتابعة القرار.. لان كل وزارة امامها مهام اكبر فالكهرباء والصحة والمياه والتجارة والتعليم هي من اولويات الخدمات ومن اهم احتياجات المواطن.. ولاننسى الامن وحقيقة الوضع الامني مستقر والحمد لله.

همسة عاب نوجهها للبيوتات التجارية الكبيرة.. لم نكن ندتوق وفكفمك ضد الاصلاح الاقتصادي والاستقرار المالي رغم انها تخدم الجميع تاجرا ومستهلكا على المدى المنظور.. والى شركة الادوية الصنعة او المستوردة اتقوا الله في الشعب.. فالتجارة مع الله ابرح واعلى.

وكلمة شكر وتقدير لكل قيادي ومسؤول يعمل ويكابد لتحسين واستقرار الوضع المالي والمعيشي للبلاد.. والمعالي.. ولاننسى الشكر لكل من رفع الصوت في المسيرات السلمية احتجاجا على تردي الأوضاع.. وشكر خاص لحرائر عدن.. والله من وراء القصد

ومضة

الدكتور الرباش أنموذج قيادي وإداري يحتذى به

ببسالة وشجاعة، مما أكسبه خبرة كبيرة في القيادة والتعامل مع الأزمات. كما تشمل القدرة على التخطيط، حيث قام بتخطيط وتنظيم فريضة الحج والعمرة بكل احترافية، مما ساهم في نجاح هذه الفريضة. أيضاً القدرة على التعامل مع التحديات، حيث واجه العديد من التحديات أثناء تأدية فريضة الحج والعمرة، ولكن بفضل حكمته ورويته، استطاع التغلب عليها بكل نجاح.

إنجازات الدكتور مختار الرباش تتضمن تحرير الرباش تتضمن تحرير عدن من فلول مليشيات، الحوشي، وتنظيم فريضة الحج والعمرة بكل احترافية، واسترداد نحو 15 مليون ريال مختار الرباش يعد دليلا على أن الإدارة الناجحة تتطلب القيادة الحكيمة والقدرة على التخطيط والتعامل مع التحديات. نتمنى له دوام التفويق والنجاح في خدمة وطنه.

الدكتور مختار الخضر الرباش، وكيل وزارة الأوقاف لقطاع الحج والعمرة، هو نموذج رائع للقيادة والتميز. في ساعات القتال، كان بطلا قيادياً، حيث قاد المعارك ببسالة وشجاعة، وساهم في تحرير عدن من فلول مليشيات الحوشي. بعد انتهاء المعارك، انتقل إلى موقع آخر، وهو موقع الإدارة، حيث أصبح وكيل وزارة الأوقاف لقطاع الحج والعمرة. في هذا الموقع، أثبت الدكتور مختار الرباش أنه نموذج إداري يحتذى به، حيث قاد وزارة الأوقاف بكل كفاءة واقتدار، وساهم في تنظيم فريضة الحج والعمرة بكل احترافية. لقد أظهر الدكتور مختار الرباش قدرة فائقة على إدارة الأزمات، والتعامل مع التحديات بكل حكمة وروية.

عوامل نجاح الدكتور مختار الرباش تشمل الخبرة الميدانية، حيث قاد المعارك

السلطة المحلية في عدن ترفع حافز المعلمين إلى (50) ألف ريال



العادلة والمشروعة للمعلمين، والموجهة إلى الحكومة ومجلس التربية، وفي مقدمتها صرف المرتبات بانتظام دون تأخير، وإجراء هيكلة عادلة للأجور، تضمن حياة كريمة للمعلمين تتناسب مع الوضع الاقتصادي الراهن.

تقرّر صرفها من إيرادات السلطة ومن حساب التنمية في المجلس المحلي، تأكيداً على التزامها بدعم قطاع التعليم والمعلمين الكرام بكل ما تملك من إمكانيات.

وجدد للملس التأكيد على وقوف السلطة المحلية إلى جانب المطالب

عدن/ خاص: أعلن وزير الدولة محافظ العاصمة عدن أحمد حامد الملس، رفع حافز المعلمين والمتقاعدين إلى 50 ألف ريال، على أن يبدأ صرفه اعتباراً من نهاية أغسطس الجاري، وذلك خلال اجتماع عقده أمس، ضم الأمين العام للمجلس المحلي بدر معاون، ووكيلي المحافظة عبدالرحمن شيخ وعوض ميجر، ومدير عام مكتب التربية والتعليم بالعاصمة نوال جواد، وممثلة مجلس الآباء.

وأكد المحافظ الملس أن الزيادة الشهرية التي قدّمها السلطة المحلية، رغم أنها لا ترقى إلى مستوى حجم المعاناة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، إلا أنها تأتي في إطار الجهود المستمرة، لدعم قطاع التعليم والمعلمين، ومساعدتهم على مواجهة الأعباء المعيشية، وقد

تفعيل البرامج الدعوية داخل السجون بعدن

الفكري، وكذا إعداد دورة تأهيلية للأئمة والخطباء. كما أقر تنظيم دورة إلكترونية لدعوة غير المسلمين، فيما أكد المجتمعون أهمية استمرار التعاون بين القطاع ومكتب أوقاف عدن، وتكثيف الجهود لتوعية المجتمع. وتأتي هذه الجهود بإشراف ومتابعة من الدكتور عبدالناصر الخطري وكيل قطاع الإرشاد، الذي يعمل على تذليل الصعوبات ودعم تنفيذ خطط القطاع في مختلف المحافظات، كما تولي منها برامج التوعية في السجون منذ 2015، ولجنة الفتوى، والزيارات التطوعية للسجون، بالتنسيق مع الجهات الأمنية.

وأقر الاجتماع جملة من التوصيات، أبرزها: ترتيب زيارات ميدانية للسجون بالتنسيق مع مدير الجهات المختصة، وتنفيذ دورة للبناء الفكري، والأنشطة الجارية بإشراف الدكتور محمد الوالي مدير عام مكتب أوقاف عدن، ومكتب أوقاف عدن، لمناقشة آليات تفعيل البرامج الدعوية والتوعية داخل السجون، وتعزيز البناء الفكري وتأهيل الأئمة والخطباء، ضمن جهود الوزارة لنشر الخطاب الديني المعتدل ومواجهة الظواهر السلبية.



عدن / خاص: عقد قطاع الإرشاد بوزارة الأوقاف والإرشاد، اجتماعاً مع إدارة الوعظ والإرشاد بمكتب أوقاف عدن، لمناقشة آليات تفعيل البرامج الدعوية والتوعية داخل السجون، وتعزيز البناء الفكري وتأهيل الأئمة والخطباء، ضمن جهود الوزارة لنشر الخطاب الديني المعتدل ومواجهة الظواهر السلبية.

تنفيذي المقاطرة: مئات الأسر مستفيدة من المساعدات النقدية



ولفت شمسان الى أن التوزيع الذي بدأ قبل أيام سيستمر في بقية الوحدات الأخرى العشر الأسبوع الجاري، ويتم توزيع مبالغ مالية 272 الف ريال لكل أسرة في المرحلة الأولى من المساعدات المستهدفة، وسيتم دعمهم لمدة ستة أشهر من يوليو إلى ديسمبر العام الجاري، وهذا المبلغ يغطي احتياجات الاسر الفقيرة من الغذاء والمياه والنظافة والصحة والتغذية والمواصلات والاتصالات، شاكرًا للتدخلات من منظمة رعاية الأطفال للأسر الأشد فقراً وتوزيع المساعدات النقدية، التي استفاد منها أبناء المقاطرة، ونتمنى أن تشمل بقية المحتاجين في العديد من المناطق بالمديرية.

لحج/ عادل قائد أوضح مدير عام مديرية المقاطرة جمال شمسان لصحيفة ١٤ أكتوبر، أن عدد الأسر المستفيدة من المرحلة الأولى من المساعدات النقدية متعددة الأغراض في المجالات الصحية والتغذية والأصحاح البيئي بلغ 766 أسرة، والتي تنفذها منظمة رعاية الأطفال في مديرية المقاطرة، مبيناً أن المساعدات تستهدف الأسر الأشد فقراً والتي لديها نساء حوامل ومرمعات وأطفال أقل من سنتين ويعانون من سوء التغذية، كما أن المساعدات استهدفت المستفيدين في وحدتين الصحيّتين في السخير والاشابهة.

حملة لضبط أسعار الدواجن في صيرة

عدن / خاص نفذ مكتب الصناعة والتجارة بمديرية صيرة بالعاصمة عدن، بالتنسيق مع اللجان المجتمعية وبمساندة قوات المحافظة، حملة ميدانية لضبط أسعار بيع الدواجن في الأسواق المحلية، بإشراف مباشر من مدير عام مديرية صيرة بعدن الدكتور محمود بن جرادي.

وأكد مدير مكتب الصناعة والتجارة في مديرية صيرة بعدن الدكتور محمود بن جرادي، أن الحملة التي تأتي ضمن الحملة الشاملة لتنظيم الأسواق والحد من التلاعب بالأسعار مع انخفاض العملة.. بمشاركة اللجان المجتمعية في مديرية صيرة ممثلة برئيسها محمد يوسف، شملت النزول إلى محلات بيع الدواجن، لتعظيم وتنظيم التسعيرة الجديدة المعتمدة وفقاً لمستجدات السوق، مشدداً على ضرورة التزام جميع الباعة بالتسعيرة الرسمية المعتمدة من قبل مكتب الصناعة والتجارة، مؤكداً اتخاذ الإجراءات القانونية الرادعة ضد المخالفين.



مجرد رأي



د. ياسين سعيد نعمان

لو أن الاجراءات التي اتخذتها الحكومة والبنك المركزي مؤخراً لضبط وإعادة تصحيح قيمة العملة الوطنية، مقيمة بالدولار الأمريكي والريال السعودي، لم تكن قد أفضت سوى إلى وقف تدهور الريال اليمني بصورة حاسمة لكفائها نجاحاً ان تكون قد حققت تلك النتيجة في الظروف الاقتصادية والمالية الصعبة والمعقدة.

وكان بإمكان هذه النتيجة أن تشكل محطة هامة لمراجعة اقتصادية ومالية وتقديرية لإعادة تقييم العملة بخطوات تجمع فيها بين استمرار استخدام الأدوات المالية والاقتصادية، والأدوات الادارية بجرجات لا يسمح فيها بتغلب الأدوات الادارية على الأدوات الاقتصادية والمالية. أما وقد تسارعت النتيجة لتصل الى هذا المستوى الاستثنائي، فلايد من أن نتوقف جهات الاختصاص لتتدارس تأثير كل من العوامل الاقتصادية، ومنظومة الفساد على قيمة العملة.

هل كان الفساد هو السبب الأساسي في تدهور قيمة العملة حتى تتم مواجهته بأدوات الضبط الإداري فقط، أم أن هناك أسباباً أخرى تتعلق بالوضع الاقتصادي والمالي والنقدي العام للبلاد تستظل قيمة العملة معها دالة فيما تحققة من نمو أو خسارة، مما يعني أن تفاعل هذه العوامل مجتمعة كان السبب في ذلك التدهور الذي أصاب العملة الوطنية.

تحديد هذه المسألة بوضوح يعطي لخطوات التصحيح معناها الحقيقي حتى لا يترتب على أي صعوبات لاحقة صدمة لدى المجتمع حينما يتجلى على نحو مباشر تأثير العامل الاقتصادي على العملة، والذي لا يمكن معالجته بالضبط الاداري وإنما بالنمو الاقتصادي.

الأدوات الادارية تحارب الفساد والتلاعب، أما الادوات الاقتصادية والمالية فتتضبط العلاقة بين الأداء والنمو الاقتصادي والمالي من ناحية والسياسة النقدية من ناحية أخرى.

إن التوسع في استخدام الادوات الادارية مفر على المدى القريب بسبب النتائج السريعة التي تتحقق بتلك الصورة المدهشة التي شاهدها في تجربة الأيام الماضية، لكن الاستمرار سيؤدي لا محالة إلى أسلوب ومنهج مواز في ادارة الاقتصاد، وعلى وجه الخصوص في القطاع النقدي، حيث يتقلص نشاط القطاع الخاص في هذا القطاع إلى أدنى حد ممكن، عدا، ربما، البنوك التي يمكن ضبطها بواسطة البنك المركزي وبأدوات مالية وإدارية على السواء.

إذا قررت الحكومة أن تستخدم الأدوات الادارية (وليس المالية أو النقدية أو الاقتصادية) لضبط سعر العملة الوطنية فلا بد أن تكون مسيطرة، بصورة مباشرة وغير مباشرة، على ٧٠٪ من مصادر النقد الأجنبي.

وهي مسألة ستعبدنا إلى ما يعرف بالاقتصاد الموجه، وهو الوضع الذي ظل الحوشي يزايد به على الدولة وعرفه البنك المركزي على لسان محافظه الأستاذ المعقبي بأنه سعر تمويهه لا يستند على أسس ومعايير اقتصادية أو مالية بقدر ما يعتمد على إجراءات تحكمية وأدوات إدارية تقمع المبادرة التي يقوم عليها اقتصاد السوق.

وحتى لا يواجه هذا التصحيح الهام الذي شهده القطاع النقدي تحديات المخاطرة بالتخلي عن المعاني الحقيقية للاقتصاد الذي يدار بأدوات تجمع بين الاقتصادية والمالية من ناحية والأدارية من ناحية أخرى، فلا بد من تخلص هذا التصحيح من أي زوائد سياسية، سواء بالتقليل من أهميته أو تخضيم قيمته، ولا يجب أن يتحول إلى منصة لاهتمام كل من يسجل ملاحظة نقدية، بل لا بد من الاستماع إلى كل رأي يناقش المسألة بروح ترشيد الفعل، على أن تتولى الجهات المختصة (الحكومة والبنك المركزي) مواصلة التشاور مع البنوك التجارية وذوي الاختصاص من علماء الاقتصاد ومع الغرفة التجارية وغيرهم والاستماع إلى الآراء المختلفة وملاحقة التطورات دون التسورط في إطلاق التصريحات الاعلامية وكأننا في معركة بلا ضوابط أو أهداف تتطلب حسن الاستماع إلى كل الآراء.

لا بد من أن تصل هذه الخطوة التصحيحية إلى نهايات تبشر بأن الدولة أخذت مسارها الصحيح في المعركة الاقتصادية، وهذا لن يتأتى إلا من خلال تحويلها إلى محطة انطلاق وواع ومسدر لقيمة الآراء التي يطلقها الناس وتفاعلهم مع الخطوة بقدر تضحياتهم السابقة والمستمرة.

اختتام مسابقة أمير الشعراء في عدن بتتويج الكلاي

عدن/ خاص : اختتمت أمس، في عدن فعاليات المسابقة الأولى من مسابقة "أمير الشعراء"، بتتويج الشاعر أمين محمد شايف الكلدي ببيرق أمير الشعراء، في أمسية شعرية ختامية احتفت بالكلمة وروح التنافس الإبداعي، برعاية وزارة الثقافة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وسط حضور رسمي وثقافي وجماهري واسع امتد على مدى أسابيع من المجارة الشعرية.

وحصل على المركز الثاني الشاعر عدنان سالم بن مهنا المري، وجاء في المركز الثالث الشاعر علي صالح حيدرة المحوري، فيما حل الشاعر طلال بلخير نصيب العولقي في